

Distr.: General  
24 August 2017  
Arabic  
Original: Spanish



## الدورة الثانية والسبعون

البند ١١٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

انتخابات ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر

عضوا في مجلس حقوق الإنسان

## رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجه إليكم لتذكيركم بأن حكومة بيرو قدمت ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تتشرف حكومة بيرو بأن تحيل طيه التعهدات الطوعية المقدمة من بيرو (انظر المرفق)، التي تعيد تأكيد التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن مشاركتها النشطة في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) غوستافو ميسا - كوادرا

السفير

الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

### ترشيح بيرو لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

#### التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

تتبع بيرو خطاً سياسياً ثابتاً يؤيد احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، سواء منها الحقوق المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحريات الأساسية، والديمقراطية وسيادة القانون، وفقاً لأحكام دستورها السياسي وللالتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية التي انضمت إليها. وتماشياً مع ذلك، تسلم بيرو بأن حقوق الإنسان هي بطبيعتها الجوهرية حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة فيما بينها.

ووفقاً لهذا الموقف الثابت، فإن بيرو طرف في الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ومنها ما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري.
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة، بما في ذلك البروتوكول الثالث المتعلق بإجراء تقديم البلاغات من أجل عرض الشكاوى على لجنة حقوق الطفل.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً تقييم الإجراءات اللازمة لانضمام بيرو إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### ١ - علاقة بيرو بالمنظومة العالمية لحقوق الإنسان

تتبع بيرو سياسة عامة تتوخى التقيد التام بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وهي مقتنعة بأهمية مشاركة الدول بنشاط في مجلس حقوق الإنسان وامتثالها للآليات والإجراءات الخاصة المستخدمة في تقييم الوفاء بهذه الالتزامات من أجل تعزيز المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

## (أ) مشاركة بيرو في دورات مجلس حقوق الإنسان

منذ تأسيس مجلس حقوق الإنسان، ظلت بيرو<sup>(١)</sup> ملتزمة ببنائه وتعزيزه المؤسسي، وهي تشارك بنشاط في المناقشات التي تتم في إطاره، وتتعاون مع أجهزته وإجراءاته الخاصة، ومن ثم تسهم في جعله هيئة أكثر كفاءة في تعزيز احترام الحقوق الأساسية لجميع الأفراد وحمايتهم بمقتضى معايير الشرعية، دون أي نوع من أنواع التمييز أو الانتقائية السياسية.

وفي هذا السياق، قدمت بيرو في السنوات الأخيرة مشاريع قرارات مجلس حقوق الإنسان المعنونة "المشاركة في الشأن السياسي والعام على قدم المساواة بين الجميع" (٩/٣٠)، و "تأثير عمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان" (١٢/٣٢)، و "السياسات الوطنية وحقوق الإنسان" (٢٤/٣٠)، و "حقوق الإنسان وتنظيم شراء المدنيين الأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إياها" (١٠/٢٩). واشتركت بيرو أيضا في تقديم مشاريع قرارات هامة أخرى، مع التركيز على القرارات ذات الصلة بمكافحة جميع أشكال التمييز وبحماية وتعزيز حقوق الإنسان للفئات الضعيفة من السكان.

## (ب) التعاون مع آليات المنظومة العالمية لحقوق الإنسان وإجراءاتها الخاصة

تتعاون بيرو مع هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت إليها، لا سيما من خلال تقديم التقارير الوطنية ذات الصلة بتلك الهيئات وتنفيذ الملاحظات والتوصيات التي ترد منها.

وعلاوة على ذلك، تطوعت بيرو لتكون من بين أول الدول الخاضعة للاستعراض الدوري الشامل، إعرابا عن استعدادها والتزامها وشفافيتها فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتها. وكانت نتائج استعراضها الدوري الأول أمام مجلس حقوق الإنسان نتائج إيجابية للغاية. وأتاحت هذه العملية لدولة بيرو فرصة عرض تعهداتها والتقدم الملحوظ الذي أحرزته على الصعيد الوطني في عملية توطيد الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، في تعزيز شرعية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمائها.

وفي الوقت الراهن، تقوم بيرو من جديد بالتحضير للاستعراض الدوري الشامل في نهاية عام ٢٠١٧. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل مختلف قطاعات الحكومة على تجميع الإجراءات التي وضعتها وأوجه التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية.

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨، تلقت بيرو زيارة من المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين، وزيارة من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت بيرو في عام ٢٠٠٢ دعوة دائمة إلى المقرر الخاصين والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة التابعة للجنة حقوق الإنسان السابقة، التي حل محلها الآن مجلس حقوق الإنسان، لزيارة البلد وتقييمه وتقديم تقارير بشأنه وفقا للولايات المنوطة بهم.

وفي هذا السياق، تلقت بيرو في السنوات الأخيرة زيارات من المكلفين بولايات خاصة الآتي ذكرهم:

(١) بيرو من الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان، وكانت في وقت لاحق بلدا عضوا فيه خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

- المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق (٢٠٠٣).
  - المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (٢٠٠٤).
  - المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين (٢٠٠٤).
  - الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (٢٠٠٧).
  - المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (٢٠٠٩ و ٢٠١٣).
  - المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (٢٠١٠).
  - المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها (٢٠١١).
  - الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة (٢٠١٤).
  - الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (٢٠١٥).
- وستكون كل زيارة من هذه الزيارات والتوصيات التي تمخضت عنها بمثابة أساس لوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات ترمي إلى إحراز مزيد من التقدم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في بيرو. وقد أولت الحكومة الاهتمام للملاحظات والتوصيات التي قدمتها كل آلية من آليات المنظومة وقامت بمتابعتها وقدمت معلومات بشأن مختلف المسائل المطلوبة.
- واستمرارا في هذه السياسة الوطنية، يجري في السنة الحالية تنسيق الزيارات التالية:
- المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفائات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً.
  - الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.
  - المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

## ٢ - علاقة بيرو بمنظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

على الصعيد الإقليمي، تعد بيرو طرفاً فاعلاً ملتزماً بالاستقرار الإقليمي وتبوتيد السلام، وهي تكرر تأكيد تعهداتها بالحوار من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي هذا السياق، تؤيد بيرو عملية إصلاح منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الدول الأمريكية، التي تسعى بيرو إلى تعزيزها من خلال الحوار بين الدول الأعضاء، وأعضاء لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وقضاة محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تتمسك بيرو بسياسة يطبعها الاحترام والامتثال للتوصيات والأحكام الصادرة عن منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، قدمت بيرو في السنوات الأخيرة مشاريع قرارات هامة في مجال حقوق الإنسان، ومنها مشاريع القرارات المعنونة ”الحصول على المعلومات العامة وحماية البيانات الشخصية“، و ”الأشخاص المختفون والاهتمام باحتياجات أفراد أسرهم“، و ”تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها“، الذي يتضمن فصلاً يخص ”التكامل المتوازن من حيث نوع الجنس والتوزيع الجغرافي بين مختلف النظم القانونية في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان“. واشتركت بيرو أيضاً في تقديم العديد من مشاريع القرارات الأخرى، ومن أبرزها مشاريع القرارات الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم بيرو بإيجاد واقتراح حلول بديلة لتحقيق الاستدامة المالية والميزانية الكافية لأجهزة منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. كما إنها تستعرض مقترحات حل مشكلة التأخير الإجرائي في معالجة الطلبات والقضايا المعروضة على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

### ٣ - التقدم المحرز على الصعيد الوطني

وضعت بيرو خطة وطنية لحقوق الإنسان - وهي أداة لها الأولوية في هذا المجال - ويتم تحديثها باستمرار، وتعمل بيرو باستمرار على صون وتعزيز الأسس التي يقوم عليها نظام قضائي مستقل يحترم الإجراءات القانونية الواجبة، ويتصدى لجميع أشكال التمييز، لا سيما ضد المرأة، ويدعم حقوق الطفل والشعوب الأصلية وذوي الإعاقة وكبار السن وغير ذلك من الفئات الضعيفة الأخرى.

وقد اعتُمدت الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في عام ٢٠١٤، وأنجز الكثير من العمل الشاق لصياغة مشروع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي ستسعى إلى تحديد أهداف أكثر طموحاً بناءً على التجارب السابقة ونتائجها.

وستركز الخطة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ على مبادئ توجيهية تندرج في خمسة مجالات رئيسية هي: '١' النهوض بثقافة حقوق الإنسان والسلام في بيرو؛ '٢' وضع وتعزيز سياسات عامة بشأن تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ '٣' وضع وتنفيذ سياسات عامة لصالح المجموعات المحتاجة إلى حماية خاصة؛ '٤' تعزيز النظام القانوني المحلي من خلال اعتماد و/أو تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ '٥' الامتثال لمعايير حماية حقوق الإنسان في أنشطة المؤسسات الخاصة والعامة.

وعلاوة على ذلك، تتعهد بيرو مكتب أمين المظالم، وهو هيئة دستورية مستقلة أنشئت بموجب دستور عام ١٩٩٣، وتمثل مهمتها في حماية الحقوق الدستورية والأساسية للفرد والمجتمع، وفي الإشراف على أداء الإدارة العامة لمهامها وعلى تقديم خدمات عامة عالية الجودة للمواطنين. ويعمل المكتب وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، التي تحدد طبيعة تلك المؤسسات ونطاقها ومجالات عملها.

وبالنظر إلى أن الفقر المدقع يحول دون الممارسة الكاملة والفعالية لحقوق الإنسان، ويُضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية، فإن حكومة بيرو دأبت على تنفيذ سياسات اجتماعية تكافح الفقر. وقد تَعَزَّز ذلك بالنمو الاقتصادي الكبير الذي شهده البلد، والذي مكّن من تكريس المزيد من الجهود لكفالة أن مواطنيه يمارسون حقوقهم الأساسية ممارسة كاملة وفعالية. وتُرجمت هذه السياسات إلى تقدم

ملموس ويمكن التحقق منه، وإلى تحسّن المؤشرات في مجالات التعليم والصحة، ومكافحة سوء تغذية الأطفال، وتقديم الخدمات الأساسية، وهي مجالات تحققت فيها معظم الغايات المحددة لعام ٢٠١٥، تماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا تحققت هذه الأهداف الآن، فإن إحراز التقدم يتواصل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتصرف البلد وفقاً للقانون الدولي والدستور الوطني وعملاً بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ما فتئت دولة بيزو تعزز الجهود الرامية إلى تفضي التوترات والنزاعات الاجتماعية، وستواصل العمل مع المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني لتتلقّى مساهماتها القيمة في قضايا حقوق الإنسان.

#### ٤ - الالتزامات التي قطعتها بيزو في مجال حقوق الإنسان

تجدر الإشارة إلى الالتزامات التالية التي قطعتها بيزو في هذا الصدد، باعتبارها دليلاً على الأهمية التي يوليها البلد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي:

##### (أ) على الصعيد المحلي

- تعزيز تنفيذ السياسات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والإنصاف والقضاء على الفقر مع وضع الاعتبار للمنظور الجنساني، بغية تحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاه لجميع المواطنين، لا سيما الضعفاء منهم.
- مواصلة السعي إلى كفالة الحق في الصحة لجميع المواطنين.
- تحسين فعالية التدابير الدستورية والإدارية والجنائية المعتمدة بهدف القضاء على جميع أنواع الممارسات التمييزية، وتعزيز المساواة الشكلية والجوهرية بين الأشخاص الذين تشملهم الولاية القضائية للبلد، تماشياً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة.
- تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة في بيزو عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حق المواطنين في الإجراءات القانونية الواجبة، بغية مكافحة الإفلات من العقاب، في جملة أمور.
- تجديد التأكيد على التزام البلد أمام ضحايا أعمال العنف التي وقعت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بمواصلة تنفيذ برامج جبر الأضرار المعنوية والمادية الفردية والجماعية في إطار خطة شاملة لتحقيق الانتصاف.
- تحسين الحوار مع الشعوب الأصلية وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحسين جودة الحياة لها، مع التركيز على الحد من الفقر في أوساطها وتعزيز تنميتها وتوفير الحماية الكافية للبيئة التي تعيش فيها.
- كفالة الفعالية في تنفيذ ورصد السياسات التي ستُعتمد في إطار الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.
- تطوير وتوسيع نطاق تدابير السياسة العامة الرامية إلى حماية الفئات الضعيفة من السكان لتشمل الجماعات الأخرى التي تحتاج إلى تدخل الدولة لضمان حقوقها، كالمثليين والمثليات.

ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والعمال المنزليين، والمدافعين عن حقوق الإنسان.

- مواصلة تنفيذ سياسات ترمي إلى ضمان المساواة في الحصول على التعليم الشامل العالي الجودة لجميع المواطنين، ولا سيما الأشخاص الضعفاء، مثل ذوي الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية، والقضاء على الفوارق بين الجنسين في جميع مستويات التعليم.
- مواصلة بذل كل جهد ممكن لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والسعي إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضدهن، بما في ذلك الاتجار بهن وعرضهن للاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الاستغلال، وتعزيز المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

## (ب) على الصعيد الدولي

- مواصلة المشاركة بشكل بناء في عملية الاستعراض الدوري الشامل والاستجابة للتوصيات المنبثقة عن هذه الآلية.
- مواصلة التشجيع على تعزيز الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وتشجيع المزيد من الدول على توجيه الدعوات الدائمة. وقد أعطت بيرو المثال على هذه الممارسة إذ وجهت دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة البلد وتقديم تقارير وفقا لولاياتهم.
- تركيز الجهود على تقديم وتأييد مشاريع قرارات ووثائق في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان تتناول أهم قضايا حقوق الإنسان والمواضيع الوثيقة الصلة بها، مثل الديمقراطية والفقر المدقع ومكافحة الإفلات من العقاب وحقوق الشعوب الأصلية، من بين أمور أخرى.
- مواصلة تقديم الدعم لأعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتأييد الولاية المنوطة بها.
- مواصلة تشجيع تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، والاستمرار في المشاركة بنشاط في جميع الجهود المبذولة على الصعيد العالمي أو الإقليمي في هذا المجال.
- تعزيز التعاون مع هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت إليها بيرو، وتقديم التقارير الدورية ذات الصلة بذلك، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الهيئات.
- مواصلة تقديم الدعم للأعمال التي تقوم بها الهيئات القضائية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، وتعزيز التقدم المحرز في الانضمام العالمي إلى نظام روما الأساسي.
- تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظومات الإقليمية.
- تعزيز التعاون بين الدول بغية تحقيق الغايات المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة.